مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.29 (NO. 118) 2023, pp. 673-691

موقف ابن مالك من القراءات القرآنية (شرح التسهيل أنموذجا)

أ.م.د علي حسين ناصر
الجامعة المستنصرية / كلية التربية الاساسية
ali75naser@gmail.com
07700425534

مستخلص البحث:
تعد القراءات القرآنية بمسمياتها المختلفة مادة وفيرة للنحاة عامة وابن مالك خاصة في شرح التسهيل ، ولا فرق في ذلك إن كانت هذه القراءة سبعية أو شاذة ، فالمتتبع لذلك قلّما يجد ابن مالك قد ذكر مادة نحوية إلا واستشهد عليها بقراءة قرآنية
الكلمات المفتاحية : ابن مالك ، القراءات ، النحو العربي .

المقدمة:
والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين محمد الأمين وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه الغر المنتجبين أما بعد :
قال تعالى : كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا **عَرَبِيًّا** لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ (فصلت/3) ، القرآن الكريم كتاب الله المنزل على نبيه الأكرم محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) أنزله هدى ورحمة للعالمين، فهو نور يضيء الظلمات وكما وصفه أمير المؤمنين علي (عليه السلام) بقوله : (ناطق لا يعيب لسانه ، وبيت لا تهدم أركانه، وعزّ لا تهزم أعوانه)، فحري بنا نحن أبناء القرآن أن نبذل في خدمته النفوس والمهج ، ونسعى في بيان علومه وأسراره. والقراءات القرآنية علم من هذا السفر العظيم تناولها العلماء منذ بواكير التأليف عندهم ، حتى أصبحت ركناً من أركان دراستهم لذا لا تجد عالماً من علماء العربية إلا وقد أشار إلى هذا العلم في كتابه فلا غرابة أن نجد ابن مالك وقد أشار إليها في كتابه (شرح التسهيل) والله الموفق .

ابن مالك(672 هـ) :
هو جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني ، وابن مالك أشهر من أن يشار إليه ، إمام فذّ تناولته الأقلام قديماً وحديثاً ، وكان لمؤلفاته لأثر البالغ في الدرس النحوي ، ولاسيما المنظومة منها فقد حظيت بعناية فائقة ، وشرحها الكثير من العلماء .
أما مؤلفاته العلمية فلا تقل شأن عن المنظومة منها ، ولاسيما مؤلفه (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) الذي يعد من أهم هذه المؤلفات ، تلقفه العلماء بالرضا والقبول وشرحه عدد منهم ، ولأهميته قال فيه العلامة أبو حيان الأندلسي : (وأحسن ما وضعه المتأخرون وأجمعه للأحكام كتاب تسهيل الفوائد لأبي عبد الله محمد بن مالك الجياني الطائي مقيم دمشق) [1]، وقد قام المؤلف – ابن مالك – بشرح مؤلفه هذا لبيان مقاصده ، وازالت غوامضه ، فكان شرحه من أجل الشروح .

القراءات القرآنية :
القراءات القرآنية من العلوم التي أشبعها العلماء بحثا وعناية ، وقد حظيت هذه القراءات بأهمية بالغة عند ابن مالك في شرحه للتسهيل ، إذ بلغت مواطن استشهاده بها أكثر من مئة موطن، وكانت الحصة الأكبر فيها لما يسمى بالقراءات الشاذة ، إذ نرى ابن مالك قد استشهد بالكثير منها، لإثبات قواعد

نحوية رفضها الكثير من النحاة . إذن فالقراءات بما اشتملت عليه من قيمة علمية في الدرس النحوي كان لها بالغ الأثر في شرح التسهيل، ومن أشهر هذه القراءات ما سنبينه في هذا البحث .

أ. موقفه من القراءات السبعية :

القراءات السبعية هي مصطلح أوجده أبو بكر ابن مجاهد المتوفى في القرن الرابع الهجري (324ه) ، إذ قصر القراءات على سبعة قراء هم (ابن عامر الشامي (118ه)، وابن كثير المكي (120ه) ، وعاصم بن أبي النجود الكوفي (128ه) ، وأبو عمرو ابن العلاء البصري (154ه) ، وحمزة بن حبيب الزيات الكوفي (156ه) ، ونافع بن أبي نُعيم المدني (169ه) ، وعلي بن حمزة الكسائي الكوفي (189ه) . وقراءة هؤلاء القراء وأن يكاد يجمع عليها أهل الأمصار الخمسة إلا أنها لم تسلم من نقد النحاة لبعض قرائها كما سنبين ذلك وموقف ابن مالك منها. ومن أشهر القراءات التي ذكرها ابن مالك للقراء السبعة وانتصر لقارئها هي.

1. قراءة ابن عامر :

الاستشهاد على جواز الفصل بين المتضايفين بغير الظرف والجار و المجرور

قال تعالى : (وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ) (الانعام/137). قرأ ابن عامر وحده (زُين) بضم الزاي، (قتل) بالرفع ، (أولادهم) بالنصب ، (شركائهم) بالجر ، وقرأ الباقون – السبعة – (زَين) بفتح الزاي، (قتل) بالنصب ، (أولادهم) بالجر ، (شركاؤهم) بالرفع ، وهذا الاختلاف أكده ابن مجاهد في كتابه [2].

وهذه القراءة أثارت حفيظة النحاة ، فدارت بينهم بين الرفض والقبول ، فأمّا النحاة المتقدمون فلم يرتضوها ، لأنها تخالف قواعدهم النحوية ، فالقاعدة عندهم تقوم على أنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه إلا بالظرف أو الجار والمجرور وذلك في الضرورة الشعرية فقط ، والسبب في ذلك عندهم أن المضاف والمضاف اليه بمنزلة شيء واحد فلا يجوز أن يفصل بينهما ، قال سيبويه(180هـ) : (فالاسم بمنزلة اسم ليس بينه وبين المضاف إليه شيء ، نحو لا مثلَ زيدٍ ، فكما قبح أن تقول لا مثلَ بها زيدٍ فتفصل) [3]، وكذلك قال : (ولا يجوز يا سارقَ الليلةَ أهلِ الدار إلا في شعر كراهية أن يفصلوا بين الجار المجرور) [4]، وإنما جوز ذلك في الضرورة الشعرية فقط . قال المبرِّد(285هـ) : (لأنه لا يفصل بين المضاف والمضاف إليه ، إلا أن يضطر الشاعر فيفصل بالظروف ومنه قول ذي الرمة) [5]. كأن أصوات من إيغالهن بنا – أواخر الميس أصواتُ الفراريج والتقدير : كأن أصوات أواخر الميس [6]. ونسب أبو البركات الانباري(577هـ) إلى الكوفيين أنهم يجوزون ذلك ، وإن لم يقدموا دليلاً علمياً على كلامهم سوى بعض الشواهد الشعرية كقول الشاعر

فزجتها بمزجة – زجَّ القلوص أبي مزادة [7]. والتقدير : زجَّ أبي مزادة القلوص ، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالقلوص وهو مفعول وليس بظرف ولا حرف خفض [8]. وهذا البيت مطعون فيه ، قال السيرافي(368هـ) : (لم يثبته أحد من أهل الرواية ، وهو من زيادات أبي الحسن الأخفش في حواشي كتاب سيبويه) [9]. والحق أن الفراء ، الذي يعد أحد أئمة النحو الكوفي هو أول من ردَّ هذه القراءة ولم يرتضيها ، ورده كان صريحاً فيما حاول بعد ذلك أثباته شعرياً – أي الانباري – فقال : (وليس قول من قال : إنما أرادوا مثل قول الشاعر

فزجتها زج القلوص أبي مزاده

بشيء وهذا مما كان يقوله نحويو أهل الحجاز ولم نجد مثله في العربية)[10]. وكذلك ردّها النحاس إذ قال : (فأما ما حكاه أبو عبيد عن ابن عامر وأهل الشام فلا يجوز في كلام ولا شعر وإنما أجاز النحويون التفريق بين المضاف والمضاف إليه في الشعر بالظرف لأنه لا يفصل فأما الأسماء غير الظروف فلحن) [11]. وردّها كذلك السيرافي ، وقال : (وأما قراءة بعضهم وهو ابن عامر (وكذلك زُين لكثير من المشركين قتلُ اولادهم شركائهم) أراد : قتل شركائهم أولادهم وهذا خطأ عند النحويين)[11]. كما ردَّها الفارسي(377هـ) ، فقال : (ففصل بين المضاف والمضاف اليه بالمفعول والمفعول به مفعول المصدر ، وهذا قبيح قليل في الاستعمال ولو عدل عنها إلى غيرها كان أولى ، ألا ترى أنه لم يفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في الكلام وحال السعة) [13]. وكذلك ردَّها ابن جني(392هـ) ، فقال : (ومن ذلك قراءة (ابن عامر) وكذلك زين لكثير من المشركين قتلُ أولادهم شركائهم وهذا في النثر وحال السعة صعب جداً ، لاسيما والمفصول به مفعول لا ظرف) [14].

هؤلاء هم أشهر النحاة المتقدمين الذين ردَّوا هذه القراءة لأنها كما علمنا تخالف القاعدة النحوية عندهم أما إذا جئنا إلى المتأخرين من النحاة ، وعلى رأسهم ابن مالك ، فنجده وقد دافع عن هذه القراءة دفاعاً عظيما ، ودفاعه كان باتجاهين :

الأول منهما ديني قائم على أن القراءة سنة متبعة لا يجوز ردّها ولا يحل انكارها ، ثم كيف بها إذا كان قارؤها (رضي الله عنه) ، ثم قال : أنها ثابتة بالتواتر ومعزوة إلى موثوق بعربيته ، قبل العلم بأنه من كبار التابعين ومن الذين يقتدى بهم في الفصاحة كما يقتدى بمن في عصره من أمثاله الذي لم يعلم عنهم مجاورة للعجم يحدث به اللحن [15]... الخ. وهذا أمر مردود عليه بدليل أن القراءة ردّت من أئمة علوم القراءة ، فقد ردّها الإمام مكي ابن أبي طالب القيسي(437هـ) ، إذ قال : (ومن قرأ هذه القراءة ونصب الأولاد وخفض الشركاء فهي قراءة بعيدة وقد رويت عن ابن عامر) [16]. وردّها أبو غانم أحمد بن حمدان النحوي (333ه) ، وهو من أئمة القراءة في مصر ، وقال : (إن قراءة ابن عامر هذه لا تجوز في العربية ، وهي زلة عالم ، وإذا زلَّ العالم لم يجز اتباعه وردَّ قوله إلى الإجماع) [17].

وهذان العالمان – مكي القيسي وأبو غانم النحوي – بما لهما من علو كعب في علم القراءة ، ردَّا هذه القراءة ولم يلتفتا الى شأن صاحبها – ابن عامر. أمّا الاتجاه الثاني فكان علمياً تمثل بما طرحه ابن مالك دفاعاً عن هذه القراءة ، وبدأه بقوله : (إن الفصل بمعمول المضاف إذا لم يكن مرفوعاً جدير بان يكون جائزاً في الاختيار ولا يختص بالاضطرار) [18]. وهو هنا يردّ اجماع البصريين القائم على أن هذا الأمر يكون اضطراراً في الشعر . ثم قدّم أدلة علمية على كلامه هذا [19]. فنجده قد فصل بين المضاف والمضاف اليه بالجار والمجرور . كما في قول العرب : (ترك يوماً نفسك وهواها ، سعى لها في رداها) [20]. ثم قال : (إن أقوى الأدلة على ذلك – أي الفصل بين المتضايقين – قراءة ابن عامر المعروفة [21]. أما إذا نظرنا إلى كمية الأشعار التي ساقها على تأييد هذه المسألة فكثيرة تربو على العشرين شاهداً [22]. واخيراً فإن ابن مالك لخص رأيه في جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بثلاث نقاط هي :

1. كون الفاصل فضلة ، فإنه بذلك صلاح لعدم الاعتداد به .2. كونه غير أجنبي لتعلقه بالمضاف .
3. كونه مقدر التأخير من أجل أن المضاف إليه مقدر التقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية ، فلو لم تستعمل العرب الفصل المشار إليه لاقتضى القياس استعماله [23].

2. قراءة حمزة الزيات :

الاستشهاد على جواز عطف الاسم الظاهر على المضمر من دون إعادة حرف الخفض
قال تعالى : (وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا) (النساء/1) .
هذه الآية قرأ بها حمزة (والارحامِ) بالكسر فأثارت قراءته حفيظة النحاة، ولاسيما المتقدمون منهم فاعترضوها بالردّ لا لشيء إلا لأنها تخالف قواعدهم النحوية ولاسيما البصريون منهم ، والقاعدة النحوية هنا تنص على أنه لا يجوز عطف اسم ظاهر على مضمر إلا بإعادة حرف الخفض معه وهذا ما ثبت عند سيبويه ، إذ قال : (ومما يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمر المجرور ، وذلك قولك مررت بك وزيدٍ) [24]. وعلى ذلك سار جمهور النحاة المتقدمين ، وأكد الزجاج على اجماع النحويين – أي البصريين – على قبح ذلك [25]. وإن حاول بعضهم القول إن يونس(182هـ) وقطرب(بعد210 هـ) والأخفش(215هـ) ذهبوا إلى خلاف ذلك ، إلا أن هذا الأمر لم يثبت عنهم صراحة ، وإنما ذكر ذلك متأخرو النحاة كـ (ابن هشام(761هـ) في أوضح المسالك [26]، والأشموني(929هـ) في شرحه للألفية)[27]. أما الكوفيون فقد جوزوا ذلك ، باستثناء الفراء الذي عدّها قبحاً [28].
والحق أن تجويز الكوفيين هذا لم يثبت عنهم صراحة ، بل جاء عن طريق خصومهم البصريين ولا سيما عن أبي البركات الأنباري في الإنصاف ، وذهب إلى اجماع الفريقين أبو جعفر النحاس(338هـ) ، إذ قال : (وقد تكلم النحويون في ذلك ، فأما البصريون فقال رؤساؤهم : هو لحن لا تحل القراءة به ، وأما الكوفيون فقالوا : هو قبيح ولم يزيدوا على هذا ولم يذكروا علة قبحه) [29].
وعليه فمجمل قول المتقدمين في هذه المسألة هو أن ضمير الجر شبيه بالتنوين ووجه الشبه بينهما أنه لا يفصل بينه وبين ما اتصل به [30]. أما إذا جئنا إلى المتأخرين من النحاة ومنهم ابن مالك منهم فقد ذكر هذه القراءة وعدّها من المجوزات ، إذ قال : (ومن مؤيدات الجواز قراءة حمزة) [31]، وهنا ابن مالك لم ينقض قاعدة البصريين بدليل أنه قال : (وإذا كان المعطوف عليه ضمير جر أعيد الجار) [32].
وهذا ما قال به سيبويه والبصريون ، إلا أن الملاحظ على النحاة المتأخرين أنهم مالوا إلى اتخاذ مواقف فيها يسر وسهولة وابتعدوا عن التشديد، أي أنهم اتخذوا موقفا وسطاً بين النحاة والقراء تحديداً ومن هؤلاء ابن مالك وابن هشام وأبي حيان الاندلسي(745هـ) والسيوطي(911هـ) ويتضح ذلك عند تتبع آرائهم فهؤلاء ومنهم ابن مالك لم يخطئوا القراء ولم يردوا قراءاتهم التي تخالف الاجماع ، بل حاولوا أن يلتمسوا لها مخرجاً بشتى السبل ، لذا نجد ابن مالك هنا قال : (ومن مؤيدات الجواز قراءة حمزة : (تساءلون به والارحامِ) بالكسر) [33]، وحمزة هنا كما يرى ابن مالك ، وإن كان مخالفاً لإجماع السبعة ، قال ابن مجاهد : (فقرأ حمزة وحده (والارحامِ) خفضاً ، وقرأ الباقون (والارحامَ) نصباً) [34]. إلا أننا نجد من قرأ معه بالخفض ، وهم كما قال ابن مالك : (وهي أيضا قراءة ابن عباس والحسن وأبي رزين ومجاهد وقتادة والنخعي والأعمش ويحيى بن وثاب) [35].
ثم استشهد على صحة هذا القراءة بيت من الشعر ذكره سيبويه ، وقال [36]:

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيامِ من عجب

ثم أننا بعد ذلك نجد ابن مالك وقد ردَّ شبهة المتقدمين القائمة على أن المعطوف عليه إذا كان ضمير جر أعيد الجار معه ولهم بذلك دلائل قرآنية منها : قال تعالى (فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا) (فصلت/11) ، (وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ) (المؤمنون/22) ، و(يُنَجِّيكُمْ مِنْهَا وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ) (الانعام/164) ، فردّ عليهم ابن مالك ورأى أن اعادته هنا مختارة لا واجبة ، ونسب ذلك إلى يونس والأخفش والكوفيين ، وهذه النسبة كما بينت سابقاً يشوبها الكثير من الشك ، ثم طرح ابن مالك حجتين

للمتقدمين وهما أن ضمير الجر شبيه بالتنوين ومعاقب له ، فلا يعطف عليه كما لا يعطف على التنوين ، والثانية : أن حق المعطوف والمعطوف عليه أن يصلحا كحلول كل واحد منهما محل الآخر وضمير الجر غير صالح كحلوله محل ما يعطف عليه ، فامتنع العطف عليه إلا مع اعادة الجار ، وفي الحجتين عند ابن مالك من الضعف ما لا يخفى [37].

3. قراءة الكسائي : الاستشهاد على جواز دخول (يا) النداء على فعل الأمر .

تعد (يا) النداء من علامات الأسماء ، فهي مختصة بها ، فلا تدخل على الأفعال أو الحروف ، والنحاة مجمعون على ذلك ومع ذلك نجد (يا) وقد دخلت على الفعل أو الحرف في أمثلة وردت عن العرب ، وهنا اختلف النحاة في تأويل ذلك ، فبعضهم ذهب إلى أن حرف النداء دخل على منادى محذوف ، وهؤلاء جائز عندهم حذف المنادى ، وبعضهم عدَّ (يا) حرف تنبيه لا محل له من الإعراب ، لأنهم لا يجوزون حذف المنادى . وابن مالك عرض لهذه المسألة وذهب مع القائلين بجواز دخول (يا) النداء على الفعل إذا كان للدعاء أو الأمر ، وقال : (لأن دخول (يا) على فعل الأمر أكثر من دخولها على حبذا ، فمن ذلك قراءة الكسائي (ألا يا اسجدوا) [38]، وهذه القراءة انفرد بها من السبعة الكسائي ، قال ابن مجاهد : (كلهم شددوا اللام في (ألا يسجدوا) (النمل/125) غير الكسائي فأنه خففها) [39]. وقال ابن الجزري : (واختلفوا في (ألا يسجدوا) فقرأ أبو جعفر والكسائي ورُويس بتخفيف اللام)[40]. وتخفيف (ألا) هذا يوجب في هذه الآية أمرين . الأول منهما أن تكون (ألا) حرف استفتاح للتنبيه وهذا ما ذهب إليه أكثر العلماء المتقدمين ، قال الزجاج : (ومن قرأ بالتخفيف فـ(ألا) لابتداء الكلام والتنبيه) [41]. وإلى مثل هذا ذهب أبو حيان الأندلسي ، فلم يجوز كون الأمر هنا نداء ، وقال : (والذي أذهب إليه أن مثل هذا التركيب الوارد عن العرب ليست (يا) فيه للنداء وحُذِف المنادى لأن المنادى عندي لا يجوز حذفه) [42]. والثاني منهما أن يكون الأمر للنداء والمنادى محذوف وهذا ما ذهب إليه ابن مالك ، وقال : (فمن ذلك قراءة الكسائي (ألا يا سجدوا) وقال العلماء تقديره : ألا يا هؤلاء اسجدوا) [43]. إذن فالمنادى عند ابن مالك هنا محذوف وتقديره (هؤلاء) .

وأخيراً : فإن (ياء) النداء وإن كانت مختصة بالأسماء ، ولكنها ربما دخلت على الفعل أو الحرف لأسباب بلاغية ، قال الأستاذ عباس حسن : (وقد يقتضي السبب البلاغي دخول حرف النداء على غير الاسم ، كأن يدخل على الحرف ، أو جملة فعلية ، أو اسمية) [44].

4. قراءة نافع ومن معه : حمل بعض القراءات على كلام العرب .

القرآن هل نزل بلغة واحدة من لغات العرب أم بعدة لغات سؤال طالما حير العلماء منذ بدئ التأليف عند العرب المسلمين والباحث فيه لا يصل إلى حقيقة ثابتة ، والسبب في ذلك يعود إلى قلة الدراسات في هذا الباب أو فقدان الكثير من المؤلفات التي درست ذلك ، ولكن الثابت في هذا الأمر ثلاثة آراء هي : الأول منها أن القرآن نزل بلغة قريش ، والثاني منها أن القرآن نزل ببعض اللغات التي شاركت لغة قريش في نزوله ، والثالث منهما وهو الأقرب إلى الصواب عندي أن القرآن نزل بكل لغات العرب ، بدليل قوله تعالى : (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ) (يوسف/2) ، ولفظ العرب لا يخص قريشاً فقط ، وفي حديث ابن عباس(68هـ) : (ان الله أنزل هذا القرآن بلغة كل حي من أحياء العرب) [45]، وأما ابن مالك فالثابت عنده أن القرآن نزل بلغة الحجازيين إلا قليل منه نزل بلغة بني تميم [46]، وهذا يدل على أن ابن مالك ذهب إلى السعة في نزول القرآن ، لذلك قال : (ولغة بني الحارث بن كعب إلزام المثنى وما جرى مجراه بالألف في كل حال ، وبهذه اللغة قرأ نافع وابن عامر والكوفيون إلا

حفصاً قوله تعالى : ((إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ) (طه/163)) [47]. وهذه من القراءات السبعية ذكرها ابن مجاهد [48]، وهذه الآية وردت بقراءات ست ، قال النحاس : (قالوا إن هذان لساحران فيه ست قراءات) [49]، إذن فابن مالك هنا حمل هذه القراءة على لغة بني الحارث بن كعب .

ب. موقفه من القراءات غير السبعية (الشاذة) :

درج العلماء على عدِّ مصطلح الشاذ في القراءات بأنه ما خالف السبعة من القراءات التي احصاها ابن مجاهد في القرن الرابع الهجري ، ثم آل الأمر حتى وضع ابن الجزري شروطاً ثلاث للقراءات أصبحت سنة عند علماء القراءة وهذه الشروط هي التواتر ومخالفة رسم المصحف – مصحف عثمان – ومخالفة العربية ولو بوجه [50]. وهنا انقسمت آراء العلماء في القراءة الشاذة بين جواز التقيد بها من جهة وجواز الاستشهاد بها نحوياً من جهة أخرى ، فمن جهة التقيد بها قال الزركشي(794هـ) أنه لا يجوز قراءة القرآن بالشواذ [51]، أما من جهة النحاة فنجدوا أنهم قد وجدوا في القراءات مادة علمية غزيرة أثرت النحو العربي فجرت إحدى مواطن الاستشهاد عندهم [52]، بل نجد ابن مالك قد أقامها دعامة في اثبات الكثير من القواعد النحوية كما يتضح ذلك جلياً في كتابه (شرح التسهيل) ومن أمثلة ذلك ما يأتي :

1. قراءة أبي زيد الانصاري وأخرين : الاحتجاج بقراءة مضطربة في النسب لإثبات حكم نحوي

ضمير (الفصل) كما يسميه البصريون ، أو (العماد) كما يسميه الكوفيون : هو أحد الضمائر المنفصلة ، يأتي لإزالة اللبس في الكلام ، ويكون بين المبتدأ والخبر أو ما كان أصله مبتدأ وخبراً [53].

وفصّل أبو البركات الأنباري القول فيه ، إذ قال : (ذهب الكوفيون إلى أن ما يفصل به بين النعت والخبر يسمى عماداً وله موضع من الإعراب ... ، وذهب البصريون إلى أنه يسمى فصلاً لأنه يفصل بين النعت والخبر ولا موضع له من الإعراب)[54]. وهذا الضمير ذكره ابن مالك وفصّل القول فيه ، وذهب إلى أن البصريين لا يعربونه وقال : (فكلام سيبويه مشعراً بأن الفصل لا موضع له من الإعراب) [55]. ولكننا نجده في هذه المسألة مال إلى رأي الكوفيين ، والذين كما تقدم يجعلون له موضعاً من الإعراب ، فقال : (ومن العرب من يجعل الضمير المشار إليه مبتدأ ويرفع ما بعده بمقتضى الخبرية مطلقاً) [56]. مؤيداً كلامه هذا بقول سيبويه حدثنا عيسى أن أُناسا كثيرا من العرب يقولون (وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِون) (الزخرف/176)[57] . وهذه القراءة من القراءات الشواذ ، ذكرها ابن خالويه(370هـ) ونسبها إلى أبي زيد الأنصاري(215هـ) [58]، ونسبها أبو جعفر النحاس على قول الفراء(207هـ) إلى عبد الله بن مسعود(32هـ)، وقال : (وفي حرف عبد الله بن مسعود (ولكن كانوا هم الظالمون)) [59]. والحق أن الفراء لم يقل إنها قراءة ابن مسعود ، وإنما قال : (وهي قراءة عبد الله) [60]، ولم يبين مَنْ عبد الله هذا ؟ ، وهذا ما خلق اضطراباً في نسبت هذه القراءة ، فسيبويه ذكرها في كتابه ، وقال : (وحدثنا عيسى أن ناساً كثيراً يقرؤونها : (وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون)) [61]، واضطرب بنسبتها أيضا أبو حيان الاندلسي ، فقال : (وقرأ عبد الله وأبو زيد النحويان : الظالمون بالرفع) [62]. وذكرها القرطبي(671هـ) من دون أن ينسبها إلى أحد ، فقال : (ويجوز (ولكن كانوا هم الظالمون) بالرفع على الابتداء والخبر والجملة خبر كان) [63]. إذن فهذه القراءة يصعب تحديد قارئها ومع ذلك استشهد بها ابن مالك على أن الضمير الفاصل (العماد) يكون له محل من الإعراب ، وهذا ما ذهب إليه الكوفيون ، وعليه يكون إعرابه كما قال النحاس : (وعلى هذا

يكون (هم) في موضع رفع بالابتداء و(الظالمون) خبر الابتداء وخبره خبر كان كما نقول : كان زيد أبوه خارج) [64].

2- قراءة سعيد بن جبير: <u>الاستدلال على أنّ ((إنْ)) تعمل عمل ((ليس)) :</u>

قال ابن الشجري(542هـ) في (إن) : (قد تصرفت العرب فيها فاستعملتها شرطية ، ونافية ، ومخففة من الثقيلة ، وزائدة موكدة) [65]، وقال الأشموني : (وأما (إن) فأجاز إعمالها الكسائي وأكثر الكوفيين وطائفة من البصريين ومنعه جمهور البصريين)[66]. وسيبويه يرى أن (إنْ) إذا كانت نافية لا تعمل ، أي أن خبرها لا يكون إلا مرفوعاً نقول : إنْ زيدٌ قائمٌ [67]. إلا أن متأخري النحاة جوز فيها أن تكون عاملة عمل (ليس) وهذا ما ذهب إليه ابن مالك ، إذ قال : (وأكثر النحويين يزعمون أن مذهب سيبويه في (إنْ) النافية الإهمال ، وكلامه مشعر بأن مذهبه فيها الإعمال) [68]، ثم صرح بأن المبرِّد وأبا علي وابن جني ذهبوا إلى ذلك . والحق أن المبرِّد هو من ذهب إلى ذلك منهم ، إذ قال : (وهذا هو القول لأنه لا فصل بينهما وبين (ما) في المعنى) [69]، أما أبو علي وابن جني فلم يثبت عنهم ذلك بالنص ، بل بالعكس كلام ابن جني في قراءة ابن جبير – كما سيتضح – كان واضحاً [70]، استدل ابن مالك على صحة كلامه بقراءة سعيد بن جبير(95هـ) (ﷺ) : (إِنْ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادا أَمْثَالُكُمْ) (الاعراف/194) وهذه قراءة شاذة ذكرها ابن خالويه ، ونسبها إلى سعيد بن جبير [71]، وكذلك ذكرها الكرماني بعد (563هـ) ونسبها لابن جبير أيضا [72]. إذن (إنْ) هنا عاملة عمل(ما) النافية ، قال الزمخشري : (قرأ سعيد بن جبير ... بتخفيف (إنْ) ونصب عباداً امثالكم والمعنى : ما الذي تدعون من دون الله عباداً امثالكم على إعمال (إنْ) النافية عمل (ما) الحجازية) [73]. أمّا ابن جني فالحق أنه رأى أن هذه القراءة فيها ضعف ، فقال : (ينبغي – والله اعلم – أن تكون (إنْ) هذه بمنزلة (ما) فكأنه قال : ما الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم ، فأعمل (إنْ) إعمال (ما) وفيه ضعف لأن (إنْ) هذا لم تختص بنفي الحاضر اختصاص (ما) فتجري مجرى (ليس) في العمل) [74]. وذهب النحاس إلى أن هذه القراءة لا ينبغي أن يقرأ بها من ثلاث جهات ، إحداها أنها مخالفة للسواد ، والثانية أن سيبويه يختار الرفع في خبر (إنْ) إذا كانت بمعنى (ما) فيقول : (إنْ زيدٌ منطلقٌ لأن عمل (ما) ضعيف و(إنْ) بمعنى (ما) فهي أضعف) [75]. من هنا نستطيع القول إن سيبويه وأغلب البصريين عدا المبرِّد لا يرون إعمالها ، أمّا الكسائي وأكثر الكوفيين عدا الفراء فيرون إعمالها ، أمّا المتأخرون ومنهم ابن مالك فذهبوا إلى إعمالها ، وجعلوا من قراءة سعيد بن جبير (ﷺ) دليلاً على ذلك .

3- قراءة أبي قلابة : <u>الاحتجاج بقراءة على تغليب الفرع على الأصل :</u>

(خير وشرّ) هما صيغتان للتفضيل ، قال الأشموني : (أفعل التفضيل اسم لدخول علامات الأسماء عليه ، وهو ممتنع من الصرف ، للزوم الوصفية ووزن الفعل ، ولا ينصرف عن صيغة أفعل ، إلا أن الهمزة حذفت في الأكثر من (خير) و(شرّ) لكثرة الاستعمال) [76]، وحذف الهمزة لكثرة الاستعمال يعد من المسلمات فيهما عند النحاة [77]، وابن مالك يرى هذا الأمر أيضا ، إذ قال : (ولما كثر استعمال صيغة التفضيل من خير وشرّ اختصروها فحذفوا الهمزة) [78]، إلا أنه رأى إبقاء الهمزة فيهما أمر جائز لا بأس به بدلالة القراءة القرآنية : فقال : (ومن النادر قراءة أبي قلابة (سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَنِ الْكَذَّابُ

الْأَشَرُّ) (القمر/26)) [79]. وهذه القراءة انفرد بها أبو قلابة ، وهي من القراءات الشواذ ، ذكرها ابن خالويه [80]، وقال الكرماني : (وعن أبي قلابة ((من الكذاب الأشَرّ)) بفتح الشين وتشديد الراء) [81]، وذهب ابن جني إلى أنها من الأصول المرفوضة ، وقال : ((الأشرّ) بتشديد الراء هو الأصل المرفوض ، لأن أصل قولهم : هذا خير منه وهذا شرَّ منه – هذا أخير منه وأشرَّ منه فكثر استعمال هاتين الكلمتين فحذف الهمزة منهما) [82]. وهذا ما ذهب إليه الزمخشري في تفسيره [83]، وقال أبو حيان الاندلسي : ((الأشرَّ) أفعل تفضيل واتمام خير وشرَّ من أفعل التفضيل قليل) [84].

إذن فابن مالك يرى أن هذه القراءة ، وإن كانت قليلة نادرة إلا أنها تعد دليلاً على جواز استعمال (خير ، وشرَّ) بالهمزة ، وأنه أيد كلامه هذا بقول رؤبة بلال خير الناس وابن الأخير [85].

وإن كان ورودها في الشعر ضرورة ، قال أبو حاتم السجستاني : (لا يكاد العربي يتكلم بالأشرّ والأخير إلا في ضرورة الشعر ، وذكر قول رؤبة بلال خير الناس) [86].

4- قراءة مجهولة القارئ : استشهاده ببعض القراءات من دون ذكر القارئ :

نجد ابن مالك في بعض الأحايين يستشهد بقراءة من دون أن يذكر قارئها ، كقوله : (ومن ذلك قراءة بعضهم (أنه أثمٌ قلبهَ)) [87]. وهذه من القراءات الشواذ ، ذكرها ابن خالويه ، فقال : (فإنه أثمٌ قلبهَ ابن أبي عبلة) [88]، وإلى مثل هذا ذهب الكرماني [89]، وهذه القراءة خُرجت على أن (قلبه) منصوب على التشبيه بالمفعول به ، قال العكبري(616هـ) : (ويقرأ كذلك بنصب (قلبه) على التشبيه بالمفعول به ، أي أثمَ الرجلُ قلبَهَ ، أي في قلبه) [90]، وهذا ما ذهب إليه ابن مالك ، إذ قال : (التوجيه الرابع من التوجيهات : أن ينصب رأيه وما كان مثله على التشبيه بالمفعول به ... ومن ذلك قراءة بعضهم (إنه أثم قلبه)) [91]. واختلف النحاة في هذه المسألة – أي التشبيه بالمفعول به – فذهب الكوفيون إلى التجويز مطلقا شعراً ونثراً ، أما البصريون ومنهم سيبويه فيرون أنه جائز في الشعر ممنوع في النثر ، أما متأخرو النحاة فأخذوا بمذهب الكوفيين ، قال ابن هشام : (ومن الوهم قول مكي في قراءة ابن أبي عبلة (فانه أثم قلبه) بنصب قلبه على التمييز ، والصواب أنه مشبه بالمفعول به كحسن وجهه) [92].

5- قراءة معاذ بن مسلم الهراء وطلحة بن مصرِّف: انتصاره لبعض القراءات مع قلتها :

(أيُّ) : وتحديداً الموصولة منها ، إذا اضيفت وحذف صدر صلتها ، اختلف فيها النحاة هل هي معربة أو مبنية ، وانقسموا في ذلك إلى مذهبين :

المذهب الاول : ذهب أنصاره إلى القول إنها معربة ، وهم الخليل(170هـ) ويونس والجرمي(225هـ) وابن السراج(216هـ) والسهيلي(583هـ) والكوفيون وهؤلاء يرون أنها معربة ، والدليل على إعرابها أنها مضافة والإضافة من خصائص الأسماء لذا وجب إعرابها .

أمّا المذهب الثاني : فذهب أنصاره إلى أنها مبنية ، وهم سيبويه وتبعه أغلب البصريين ، وسار بركبهم متأخرو النحاة ، وهؤلاء يرون أنها مبنية ، ودليلهم على بنائها أنها إذا اضيفت وحذف صدر صلتها خالفت الأصل أي الإعراب ، فبنية و قوله تعالى : (ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا) (مريم/69) ، قرأها عامة الناس بالرفع وهذا دليل على أنها مبنية ، إلا أنها وردت معربة بقراءة أُختلف في نسبتها ، فنسبها ابن خالويه إلى معاذ بن مسلم الهراء وطلحة بن مصرِّف ، وزاد الكرماني الأعمش [93]. ونسبها سيبويه إلى الكوفيين ، ولم يفسر لنا معنى الكوفيين [94]، وفسرها السيرافي بأنهما معاذ بن مسلم الهراء وهارون القارئ وهذه القراءة تذهب إلى أن (أيُّ) معربة ، بدليل أنها منصوبة ، أما ابن مالك فإنه وإن لم يرى أنها معربة بدليل أنه ردَّ احتجاج الخليل الذي قال إنها محكية بقول مقدر

، وكذلك قول يونس الذي ذهب إلى تعليق الفعل قبلها ، لأن التعليق عنده غير مخصوص بأفعال القلوب ، وحجة ابن مالك عليهم هي قول الشاعر غسان بن وعلة [95]:

إذا ما لقيت بني مالك فسلِّم على أيُّهم أفضلُ

وحروف الجر لا تعلق ولا يضمر القول بينها وبين معمولها ، وإذا بطل التعليق وإضمار القول تعين البناء [96]. أما الذين ادعوا بناءها فقط ، فلم يسايرهم ابن مالك أيضا فهو يرى أن (أيُّ) وإن حذف صدر صلتها ، فذلك لا يلزم فيها البناء ، فربما تكون معربة ، وإن كان قليل ذلك ، إلا أنه قوي بدليل القراءة القرآنية (أيُّهم) بالنصب [97].

6- قراءة عبد الرحمن بن هرمز الأعرج: الاستشهاد بقراءة لم تثبت عند العلماء لغرابتها :

(من) حرف جر أصلي وذلك لأنه لا يؤدي معناه غيره ، ولكن النحاة اجمعوا على جواز زيادته ، واشترطوا لذلك شروطاً منها أن يكون مجروره نكرة ، وأن يسبق بنفي أو شبهة النفي (الاستفهام والنهي) لذلك قال ابن يعيش : (وإنما تزاد في النفي مخلصة للجنس ، مؤكدة معنى العموم ، وقد اشترط سيبويه لزيادتها ثلاثة شروط : أن تكون مع النكرة ، أن تكون عامة ، أن تكون في غير الموجب وذلك نحو (ما جاءني من أحدٍ)) [98]. إذن النحاة المتقدمون اشترطوا فيها أن تكون في غير الموجب ، إلا أن الكسائي والأخفش أجازا زيادتها في الايجاب و وافقهم الفارسي في البغداديات [99]. والحق أن سيبويه لم يرتضِ هذه الزيادة في الموجب [100]، أما ابن مالك فوافق الكسائي والأخفش في ذلك وقال : (وأجاز أبو الحسن الأخفش وقوعها في الإيجاب وجرها المعرفة وبقوله أقول لثبوت السماع بذلك) [101]، والحق أنه أيد كلامه هذا نثراً ونظماً ، ولكنه استشهد على هذا التأييد بقراءة قرآنية لم يرتضيها العلماء ، إذ قال : (وحمل عليه قراءة عبد الرحمن بن هرمز الأعرج (وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَّا آتَيْتُكُمْ) (ال عمران/81))[102]. وهذه القراءة وإن كانت للأعرج إلا أن أصحاب كتب القراءات الشواذ لم يذكروها ، وذكرها فقط ابن جني ولكنه أبدى رأياً جميلاً ، إذ قال : (في هذه القراءة إغراب ، وليست (لمّا) ها هنا بمعروفة في اللغة) [103]، ومع هذا الاستغراب إلا أنه حاول تخريج هذه القراءة نحوياً ، وجعل إحدى هذه التخريجات موافقاً لمذهب الأخفش ، إذ قال : (فزاد (من) على مذهب أبي الحسن في الواجب) [104]، وهذا التخريج ردَّه أبو حيان الأندلسي إذ قال : (وهذا التوجيه في قراءة التشديد في غاية البعد وينزه كلام العرب أن يأتي في مثله فكيف كلام الله تعالى ؟ وكان ابن جني كثير التمحل في كلام العرب) [105]، وهذا التخريج قائم على ان (لمّا) هي في الأصل (لمن ما) فاستثقلوا اجتماع ثلاث ميمات وهي الميمان والنون المنقلبة ميما بإدغامها في الميم فحذفوا إحداها ، فصارت : لمّا [106]. إذن فهذه القراءة وإن أوردها ابن مالك دليلاً على تأيده لمذهب الكسائي والأخفش في جواز زيادة (من) في الايجاب .

7- قراءة زيد بن علي (عليهما السلام): استشهد على الإتباع الحركي بقراءة قرآنية

تعد ظاهرة الإتباع الحركي من الظواهر اللغوية التي اختصت بها أغلب القبائل البدوية ، ولاسيما بني تميم ، والإتباع الحركي هو أن تتبع حركة الحرف اللاحق حركة الحرف السابق ، والغاية منه طلب الخفة في الكلام ، قال النحاس : (فأما اللغة في الكسر فإن هذه اللفظة تكثر في كلام الناس والضم ثقيل ولاسيما إذا كان بعد كسر فأبدلوا من الضمة كسرة وجعلوها بمنزلة شيء واحد والكسر مع الكسر أخف وكذلك الضمة مع الضمة) [107]، وهذه الظاهرة أشار إليها ابن مالك في شرحه ، إذ قال : (ويعم الإتباع كـ(الحمدِ لِلّه) ... وهي قراءة زيد بن علي) [108]. وهذه القراءة من القراءات الشواذ ، إلا أن ابن

خالويه والكرماني لم ينسبها إلى زيد بن علي كما ذكر ابن مالك ، بل نسباها إلى الحسن البصري [109]. وهذه القراءة لم يرتضها ابن جني ، فهي عنده من الشاذ قياساً واستعمالاً ، إذ قال : ((الحمدِ لِلّه) مكسورتان ورواها أيضا قراءة لزيد بن علي - رضي الله عنهما – والحسن البصري (رحمه الله) وكلاهما شاذ في القياس والاستعمال) [110]. وذهب أبو حيان الاندلسي إلى أنها من الغرائب ، إذ لا يجوز عنده اتباع حركة معرب لمبني ، فقال : (كما أتبع الحسن وزيد بن علي كسرة الدال لكسرة اللام ، وهي أغرب لأن فيه إتباع حركة معرب لحركة غير معرب) [111]، والحق أن ابن الشجري لا يرى بأساً في إتباع حركة الإعراب حركة البناء أو العكس فكلاهما جائز في العربية ، إذ قال : (ومن شأن العرب أن تحمل الشيء على الشيء مع حصول أدنى تناسب بينهما ... ألا ترى أنهم قد اتبعوا حركة الإعراب حركة البناء وفي قراءة من قرأ (الحمدِ لِلّه) بكسر الدال ، وكذلك اتبعوا حركة البناء حركة الإعراب في قراءة من قرأ (الحمدُ لُلّه) بضم اللام) [112].

8- قراءة أبي السمال: <u>الاستشهاد على اسمية (حاشا) وهذا الأمر انفرد به ابن مالك وحده</u>

(حاشا) من الأدوات التي أشبعت بحثاً من علماء المذهبين ، ويكفينا في ذلك ما ذكره أبو البركات الأنباري ، من أن البصريين والكوفيين اختلفوا فيها أحرف هي أم فعل [113]، وهذا الأمر لا يعنينا هنا فـ(حاشا) سواء أكانت حرفاً أم فعلاً يعد من المسلمات عند العلماء ، ولكن أن تعد (حاشا) اسماً فهو أمر مستغرب ، إذ لم يشر إلى ذلك صراحة إلا ابن مالك من العلماء ، أما قبله فقيل أن ظاهر قول الزجاج يوحي بذلك [114]، واستدلال ابن مالك هذا قائم على قراءة أبي السمال (حاشىً لله) بالتنوين [115].

وهذه القراءة من القراءات الشواذ ، ذكرها ابن خالويه ، فقال : حاشاً لله بالتنوين أبو السمال) [116]، ونسبها الكرماني إلى أبي حياة [117]. والحق أن ابن مالك كان جريئاً في طرحه حول (حاشا) ، إذ قال : (وإذا وليها مجرور باللام فارقت الحرفية بلا خلاف إذ لا يدخل حرف جر على حرف جر . وإذا لم تكن حرفاً فهي إما فعل وإما اسم ، فمذهب المبرِّد أنها حينئذ فعل والصحيح أنها اسم ، فينتصب انتصاب المصدر الواقع بدلاً من اللفظ بالفعل فمن قال (حاشا لله) فكأنه قال تنزيهاً لله ، ويؤيد هذا قراءة أبي السمال (حاشىً لله) بالتنوين ، فهذا مثل قولهم رعيا لزيد) [118].

وذهب أبو حيان الاندلسي إلى مثل هذا القول من دون أن يشير إلى ابن مالك ، إذ قال : (وذهب غير المبرِّد إلى أنها اسم وانتصابها انتصاب المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل كأنه قال تنزيهاً لله ، ويدل على اسميتها قراءة أبي السمال حاشاً منوناً) [119].

وهذا ما انفرد به ابن مالك من قبل .

الخاتمة

وفي ختام هذه الرحلة الشيقة مع ابن مالك واستشهاداته القرآنية نخلص إلى أهم النتائج التي خرج بها البحث :

1. كانت القراءات ولا زالت معيناً ثراً ينهل منه علماء العربية في بيان قواعدهم وأصولهم النحوية .
2. تعد القراءات القرآنية ركنا رئيسا من أركان الاستشهاد النحوي عند ابن مالك .
3. مثلت القراءات الشاذة عنواناً رئيسا من عنوانات البحث العلمي عند ابن مالك .
4. كان للقراءات عند ابن مالك أثرا علميا في ردّ الكثير من قواعد النحاة المتقدمين.
5. كان للقراءات عند ابن مالك أثرا علميا في استنباط قواعد نحوية جديدة كما في اسمية (حاشا)

<u>الهوامش :</u>

1. البحر المحيط : 15/1 .
2. ينظر : السبعة في القراءات : 270 .
3. الكتاب : 279/2 .
4. الكتاب : 176/1-177 .
5. ديوان ذي الرمة : 42 .
6. المقتضب : 376/4 ، وينظر : الكتاب : 280/2 .
7. البيت مجهول القائل : ينظر: الخصائص :4408/2 ، شرح المفصل (ابن يعيش) :178/2
8. ينظر : الإنصاف : المسألة (63) : 347 .
9. شرح كتاب سيبويه (السيرافي) : 241/1 .
10. معاني القرآن (الفراء) : 357/1-358 .
11. إعراب القرآن (النحاس) : 98/2 .
12. شرح كتاب سيبويه (السيرافي) : 242/1 .
13. الحجة للقراء السبعة : 410/3-411 .
14. الخصائص : 406/2-407 .
15. ينظر : شرح التسهيل : 277/3 .
16. مشكل إعراب القرآن : 309/1 .
17. ينظر : تفسير القرطبي : 92/7 .
18. شرح التسهيل : 276/3 .
19. ينظر : شرح التسهيل : 276/3 .
20. ينظر : شرح التسهيل : 276/3 .
21. ينظر : شرح التسهيل : 276/3-277 .
22. ينظر : شرح التسهيل : 273/3-278 .
23. ينظر : شرح التسهيل : 277/3 .
24. الكتاب : 381/3 .
25. معاني القرآن وإعرابه (الزجاج) : 6/2 .
26. ينظر : أوضح المسالك : 392/3 .
27. شرح الأشموني : 536/4 .
28. معاني القرآن (الفراء) : 252/1 .
29. إعراب القرآن (النحاس) : 197/1 .
30. ينظر : الكتاب : 381/2 .
31. شرح التسهيل : 376/3 .
32. شرح التسهيل : 375/3 .
33. شرح التسهيل : 376/3 .
34. السبعة في القراءات : 226 .
35. شرح التسهيل : 376/3 .

36.ينظر : الكتاب : 383/2 . وهذا البيت مجهول القائل .
37.ينظر : شرح التسهيل : 375/3 .
38.شرح التسهيل : 24/3 .
39.السبعة في القراءات : 480 .
40.النشر في القراءات العشر : 337/2 .
41.معاني القرآن وإعرابه (الزجاج) : 115/4 .
42.البحر المحيط : 230/8 .
43.شرح التسهيل : 25-24/3 .
44.النحو الوافي : 6/4 .
45.الحجة في القراءات السبع (ابن خالويه) : 242 .
46.ينظر : البرهان في علوم القرآن : 285/1 .
47.شرح التسهيل : 62/1 .
48.ينظر : السبعة في القراءات : 419 .
49.إعراب القرآن (النحاس) : 43/3 .
50.ينظر : النشر في القراءات العشر : 11/1 .
51.ينظر : البرهان في علوم القرآن : 467/1 .
52.ينظر : مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية المجلد (28) العدد (1) 2006 . أثر القراءات في الدرس النحوي ، د. فريد اسماعيل ورفائيل انيس.
53.ينظر : شرح المفصل (ابن يعيش) : 308/2 .
54.الإنصاف : المسألة (103) : 567 .
55.شرح التسهيل : 169/1 .
56.شرح التسهيل : 169/1 .
57.ينظر: شرح التسهيل :169/1 .، و الكتاب : 392/2 – 393 .
58.مختصر شواذ القراءات : 136 .
59.إعراب القرآن (النحاس) : 121/4 .
60.معاني القرآن (الفراء) : 37/3 .
61.الكتاب : 393-392/2 .
62.البحر المحيط في التفسير : 388/9 .
63.تفسير القرطبي : 115/16 .
64.إعراب القرآن (النحاس) : 121/4 .
65.أمالي ابن الشجري : المجلس التاسع والسبعون : 143 .
66.شرح الاشموني : 425-424/1 .
67.ينظر : أمالي ابن الشجري : 143 .
68.شرح التسهيل : 375/1 .
69.المقتضب : 359/2 .

70.شرح التسهيل : 375/1 .
71.مختصر في شواذ القراءات : 53 .
72.ينظر : شواذ القراءات : 200 .
73.تفسير الكشاف : 189/2 .
74.المحتسب : 270/1 .
75.إعراب القرآن (النحاس) : 168/2 .
76.شرح الاشموني : 250/4 .
77.ينظر : أوضح المسالك : 255/3 ، ارتشاف الضرب : 2320/5
78.شرح التسهيل : 52/3 .
79.شرح التسهيل : 53/3 .
80.ينظر : مختصر شواذ القراءات : 148 .
81.شواذ القراءات : 455 .
82.المحتسب : 299/2 .
83.ينظر : تفسير الكشاف : 438/4 .
84.البحر المحيط : 43/10 .
85.شرح التسهيل : 53/3 .
86.ينظر : تفسير الثعالبي : 168-167/9 .
87.شرح التسهيل : 378/2 .
88.مختصر شواذ القراءات : 25 .
89.ينظر : شواذ القراءات : 105 .
90.إعراب القراءات الشواذ : 295/1 .
91.شرح التسهيل : 387/2 .
92.مغني اللبيب : 538 .
93.ينظر : مختصر شواذ القراءات : 89 ، وشواذ القراءات : 303 .
94.ينظر : الكتاب : 399/2 ، وشرح الكتاب (السيرافي) : 167/3 .
95.البيت لـ(غسان بن وعلة شاعر مخضرم) : ينظر : شرح المفصل (ابن يعيش) : 383/2 .
96.ينظر : شرح التسهيل : 208/1 .
97.ينظر : شرح التسهيل : 208/1 .
98.شرح المفصل (ابن يعيش) : 460/4 .
99.ينظر : المسائل المشكلة (البغداديات) : 242 .
100. ينظر : الكتاب : 38/1 .
101. شرح التسهيل : 138/3 .
102. شرح التسهيل : 139/3 .
103. المحتسب : 164/1 .
104. المحتسب : 164/1 .

105. البحر المحيط : 3/241-242 .
106. ينظر : إعراب القراءات الشواذ : 1/333 .
107. إعراب القرآن (النحاس) : 1/170 .
108. شرح التسهيل : 1/53-54 .
109. ينظر : مختصر شواذ القراءات : 9 ، وشواذ القراءات : 40 .
110. المحتسب : 1/37 .
111. البحر المحيط : 1/33 .
112. أمالي ابن الشجري : 2/368 .
113. ينظر : الإنصاف : المسألة (39) (حاشا) : 241 .
114. ينظر : معاني القرآن وإعرابه (الزجاج) : 3/107 ، ومشكل إعراب القرآن : 1/387 .
115. ينظر : شرح التسهيل : 2/308 .
116. مختصر شواذ القراءات : 68 .
117. ينظر : شواذ القراءات : 245 .
118. شرح التسهيل : 2/308 .
119. البحر المحيط : 6/270 .

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم
1. ارتشاف الضرب من لسان العرب : لأبي حيان محمد بن يوسف أثير الدين الأندلسي (745ه) ، تحقيق وشرح ودراسة : رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط1 ، 1998م .
2. إعراب القراءات الشواذ : لأبي البقاء العكبري (616ه) ، دراسة وتحقيق : محمد السيد أحمد عزوز ، عالم الكتب ، بيروت – لبنان ، ط1 ، 1996م .
3. إعراب القرآن : لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس (338ه) ، تحقيق : زهير غازي زاهد ، مكتبة النهضة العربية ، عالم الكتب ، بيروت ، ط2 ، 1985م .
4. أمالي الشجري ، لهبة الله بن علي بن محمد الحسني العلوي (542ه) ، تحقيق ودراسة: د. محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط1 ، 1992م.
5. الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين : لأبي البركات الأنباري (577ه) ، تحقيق ودراسة : د. جودة مبروك محمد مبروك ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط1 .
6. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : لأبي محمد الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (761ه) ، تحقيق : يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر ، ط1 .
7. البحر المحيط في التفسير : لأبي حيان محمد بن يوسف أثير الدين الأندلسي (745ه) ، تحقيق : صدقي محمد جميل ، دار الفكر – بيروت ، 1999م .
8. البرهان في علوم القرآن : لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (794ه) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، ط1 ، 1957م .

9. تفسير الثعالبي المسمى الجواهر الحسان في تفسير القرآن : لأبي زيد عبد الرحمن بن محمد الثعالبي (875ه) ، تحقيق : الشيخ محمد علي معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، ط1 ، 1418ه .
10.تفسير القرطبي المسمى الجامع لأحكام القرآن : لأبي عبد الله محمد بن أحمد شمس الدين القرطبي (671ه) ، تحقيق : أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ط2 ، 1964م .
11.تفسير الكشاف المسمى الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل : لأبي القاسم محمود بن عمر جار الله الزمخشري (538ه) ، دار الكتاب العربي – بيروت ، ط3
12.الحجة في القراءات السبع : لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (370ه) ، تحقيق : د. عبد العال سالم مكرم ، دار الشروق – بيروت ، ط3 ، 1979م .
13.الحجة للقراء السبعة ، لأبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي (377ه) ، تحقيق : بدر الدين قهوجي وبشير حوجاني ، دار المأمون للتراث – بيروت ، ط1 ، 1984م .
14.الخصائص : لأبي الفتح عثمان بن جني (392ه) ، تحقيق : محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية ، 1952م .
15.ديوان ذي الرمة شرح أبي نصر الباهلي رواية ثعلب : لأبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي (231ه) ، تحقيق : عبد القدوس أبو صالح ، مؤسس الايمان ، ط1 ، 1982م .
16.السبعة في القراءات : لأبي بكر أحمد بن موسى بن مجاهد (324ه) ، تحقيق : د. شوقي ضيف ، دار المعارف ، مصر .
17.سنن الترمذي : لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي(279 هـ) تحقيق : أحمد محمد شاكر و محمد فؤاد عبد الباقي وإبراهيم عطوة ،مصطفى البابي الحلبي ،مصر ط2 1975
18.شرح الاشموني على ألفية ابن مالك : لأبي الحسن نور الدين علي بن محمد الأشموني (929ه) ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة البابي الحلبي ، القاهرة ، ط2 ، 1939م .
19.شرح التسهيل لابن مالك : لأبي عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني (672ه) ، تحقيق : د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون ، دار هجر للطباعة والنشر ، ط1 ، 1990م .
20.شرح كتاب سيبويه للسيرافي : لأبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المزربان السيرافي (368ه) ، تحقيق : احمد حسن مهدلي وعلي سيد علي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 2008م .
21.شرح المفصل (ابن يعيش) : لأبي البقاء موفق الدين بن يعيش (643ه) ، تحقيق : د. إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 2001م .
22.شواذ القراءات : لأبي عبد الله رضي الدين محمد بن أبي نصر الكرماني بعد (563هـ) ، تحقيق : د.شمران العجلي ، مؤسسة البلاغ ، بيروت.
23.الكتاب ، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (180ه) ، تحقيق : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط3 ، 1988م .
24.المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنهما : لأبي الفتح عثمان بن جني (392ه) ، تحقيق : علي النجدي ناصف ود. عبد الفتاح اسماعيل شلبي .

25.مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع : لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (370ه) ، مكتبة المتنبي ، القاهرة .
26.المسائل المشكلة (البغداديات) : لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (377ه) ، تحقيق : يحيى مراد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2003م .
27.مشكل إعراب القرآن : لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (437ه) ، تحقيق : د. حاتم الضامن ، دار البشائر للطباعة والنشر ، ط1 ، 2003م .
28.معاني القرآن للفراء : لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (207ه) ، تحقيق : أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، مصر ، ط1 .
29.معاني القرآن وإعرابه : لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (311ه) ، تحقيق : د. عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ، ط1 ، 1988م .
30.مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : لأبي محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (761ه) ، تحقيق : مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، دار الفكر ، دمشق ، ط1 ، 1998م .
31.المقتضب : لأبي العباس محمد بن يزيد المبرِّد (285ه) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت .
32.النحو الوافي : الأستاذ عباس حسن ، دار المعارف ، مصر ، ط3 .
33.النشر في القراءات العشر : لأبي الخير محمد بن محمد بن الجزري (833ه) ، تحقيق : علي محمد الضباع ، المطبعة التجارية الكبرى .

Sources and references

The Holy Quran -
1- Recognizing beatings from the tongue of the Arabs: by Abu Hayyan Muhammad ibn Yusuf, Atheer al-Din al-Andalusi (745 AH), investigation, explanation and study: Rajab Othman Muhammad, Al-Khanji Library, Cairo, .1, 1998 AD
2- The Expression of Abnormal Recitations: by Abu Al-Baqa AAkbari (616 AH), study and investigation: Muhammad Al-Sayyid Ahmad Azzouz, Alam Al-Kutub, Beirut - Lebanon, 1,
3- The Expression of the Qur'an: by Abu Jaafar Ahmad bin Muhammad al-Nahhas (338 AH), investigation: Zuhair Ghazi Zahid, The Arab Renaissance Library, World of Books,
4- Amali Al-Shjari, Hibatullah bin Ali bin Muhammad Al-Hasani Al-Alawi (542 AH), investigation and study: Dr. Mahmoud Muhammad Al-Tanahi, Al-Khanji Library, Cairo, I 1,

5- Fairness in matters of dispute between the Basrians and the Kufics: by Abu Al-Barakat Al-Anbari (577 AH), investigation and study: Dr. Gouda Mabrouk Muhammad Mabrouk, Al-Khanji Library, Cairo, 1st
6- The clearest path to Alfiya Ibn Malik: by Abu Muhammad A-Din Abdullah bin Yusuf bin Hisham Al-Ansari (761 AH), achieved by: Yusuf Al-.Sheikh Muhammad Al-Baq'i, Dar Al-Fikr, 1st
7- Al-Bahr Al-Mohet fi Tafsir: by Abu Hayyan Muhammad bin Yusuf, Atheer Al-Din Al-Andalusi (745 AH), investigation: Sidqi Muhammad Jamil, .Dar Al-Fikr - Beirut, 1999 AD
8- The proof in the sciences of the Qur'an: by Abu Abdullah Badr al-Din Muhammad bin Abdullah al-Zarkashi (794 AH), achieved by: Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, House of Revival of Arabic Books, Cairo, I 1, 1957 .AD
9- Tafsir al-Thaalbi called al-Jawaher al-Hasan in the interpretation of the Qur'an: by Abu Zayd Abd al-Rahman ibn Muhammad al-Thaalbi (875 AH), achieved by: Sheikh Muhammad Ali Moawad and Sheikh Adel Ahmad Abd .al-Mawgod, House of Revival of Arab Heritage - Beirut, 1, 1418 AH
10- Al-Qurtubi's interpretation of the comprehensive provisions of the Qur'an: by Abu Abdullah Muhammad ibn Ahmad Shams al-Din al-Qurtubi (671 AH), achieved by: Ahmad al-Baradouni and Ibrahim Atfayesh, Dar al-.Kutub al-Masryah, Cairo, 2nd edition, 1964 AD
11- Interpretation of the Scout named Al-Kashshaf about the facts of the revelation and the eyes of gossip: by Abu Al-Qasim Mahmoud bin Omar Jarallah Al-Zamakhshari (538 AH), Dar Al-Kitab Al-Arabi - Beirut, 3rd Edition
12- The argument in the seven readings: by Abi Abdullah Al-Hussein bin Ahmed bin Khalawayh (370 AH), investigation: Dr. Abdel-Al Salem .Makram, Dar Al-Shorouk - Beirut, 3rd floor, 1979
13- The argument for the seven readers, by Abu Ali Al-Hassan bin Abdul Ghaffar Al-Farsi (377 AH), achieved by: Badr Al-Din Kahwaji and Bashir Hojani, Dar Al-Mamoun for
14- Characteristics: by Abu Al-Fath Othman bin Jinni (392 AH), .investigation: Muhammad Ali Al-Najjar, Egyptian Book House, 1952 AD

15- Diwan of Dhi Al-Rama, Explanation of Abi Nasr Al-Bahili, the narration of a fox: by Abu Nasr Ahmed bin Hatim Al-Bahili (231 AH), investigation: Abdul Quddus Abu Salih,
16- The Seven in the Readings: by Abu Bakr Ahmed bin Musa bin Mujahid (324 AH), investigation: Dr. Shawky Deif, House of Knowledge,
17- Sunan al-Tirmidhi: by Abu Issa Muhammad ibn Issa al-Tirmidhi (279 A.H.) Investigated by: Ahmad Muhammad Shakir, Muhammad Fouad Abd al-Baqi and Ibrahim Atwa, Mustafa al-Babi al-Halabi, Egypt, 2nd edition 1975
18- Explanation of Al-Ashmouni on Alfiya Ibn Malik: by Abu Al-Hassan Nour Al-Din Ali bin Muhammad Al-Ashmouni (929 AH), investigation: Muhammad Muhyi Al-Din Abdul Hamid, Al-Babi Al-Halabi Press, Cairo, .2nd Edition, 1939 AD
19- Explanation of Tas'heel by Ibn Malik: by Abu Abdullah Jamal Al-Din Muhammad bin Abdullah bin Malik Al-Ta'i Al-Jiani (672 AH), investigation: Dr. Abdul Rahman Al-Sayed and Dr. Muhammad Badawi Al-Mukhton, Hajar House for Printing and Publishing, 1, 1990
20- Explanation of Sibawayh's book for the Serafi: by Abu Saeed Al-Hasan bin Abdullah bin Al-Mazrban Al-Sirafi (368 AH), investigation: Ahmed Hassan Mahdali and Ali Sayed Ali,
21- Sharh al-Mofassal (Ibn Yaish): by Abu al-Baqa' Muwaffaq al-Din ibn Yaish (643 AH), investigation: Dr. Emile Yaqoub, Scientific Books House, Beirut, 1, 2001
22- Perverted readings: by Abu Abdullah Radhi Al-Din Muhammad bin Abi Nasr Al-Kirmani after (the sixth century AH), investigation: Dr. Shamran Al-Ajli, Al-
23- The book, by Abu Bishr Amr bin Othman bin Qanbar Sibawayh (180 AH), investigated by: Abdel Salam Haroun, Al-Khanji Library, Cairo, 3rd edition, 1988
24- Al-Muhtasib in explaining the faces of deviant readings and clarifying them: by Abu Al-Fath Othman bin Jani (392 AH), investigated by: Ali Al-.Najdi Nasif and Dr. Abdel Fattah Ismail Shalaby
25- A summary of the oddities of the Qur'an from the book of Al-Badi': by Abu Abdullah Al-Hussein bin Ahmed bin Khalawayh (370 AH), Al-Mutanabi Library,

26-Problematic Issues (Al-Baghdadiyat): by Abu Ali Al-Hassan bin Ahmed bin Abdul Ghaffar Al-Farsi (377 AH), achieved by: Yahya Murad, Dar Al-Kutub Al-
27- The problem of translating the Qur'an: by Abu Muhammad Makki bin Abi Talib al-Qaisi (437 AH), investigated by: Dr. Hatim Al-Damen, Dar Al-Bashaer for
28- The Meanings of the Qur'an for Al-Far`: by Abu Zakaria Yahya bin Ziyad Al-Far` (207 AH), investigation by: Ahmed Youssef Al-Najati, Muhammad Ali Al-Najjar and Abdel-Fattah Ismail Al-Shalabi, the Egyptian .House of Composition and Translation, Egypt, 1st ed
29- Meanings of the Qur'an and its syntax: by Abu Ishaq Ibrahim bin Al-Sirri Al-Zajjaj (311 AH), investigation: Dr. Abdul Jalil Abdo Shalaby, The World of Books,
30- Mughni al-Labib on the books of Arabs: by Abu Muhammad Jamal al-Din Abdullah bin Yusuf bin Hisham al-Ansari (761 AH), investigated by: Mazen al-Mubarak and Muhammad
31- Al Muqtab: by Abu al-Abbas Muhammad ibn Yazid al-Mubarrad (285 AH),
32- Adequate Grammar: Professor Abbas Hassan, Dar Al Maaref, Egypt, 3rd
33-Publishing in the Ten Readings: by Abu Al-Khair Muhammad bin Muhammad bin Al-Jazari (833 AH), investigated by: Ali Muhammad Al-Daba`, the major commercial printing

---

Ibn Malik's position on the Qur'anic readings (Explanation of Tas'heel as an example)

Prof. Dr. Ali Hussein Nasser
Al-Mustansiriyah University / College of Basic Education
ali75naser@gmail.com
07700425534

Abstract:
The Qur'anic readings, with their various names, are abundant material for grammarians in general and Ibn Malik in particular in explaining the facilitating, and there is no difference in that if this recitation is seven or irregular

keyword : Ibn Malik Arabic grammar readings .